

مشروع اعلان مبادئ بشأن تجربة العمل السياسي في كردستان والمعارضة العراقية

تدارس عدد من المثقفين والكتاب العراقيين الديمقراطيين في بريطانيا الحالة في كردستان العراق في ضوء الاقتتال الذي شهدته المنطقة منذ مطلع ايار الماضي، وتداعياته على مجمل العمل السياسي العراقي المعارض. وبادر هذا العدد من المثقفين والكتاب، انطلاقا من الايمان بعراق قائم على الشراكة الكاملة بين عربيه واكراده واقلياته القومية، في ظل نظام دستوري ديمقراطي موحد بعيدا عن النفوذ الاجنبي، الى صياغة مشروع اعلان مبادئ مقدم للاخوة العراقيين الاكراد كمساهمة في تقييم الحالة وتقديم تصوراتهم للخروج من المأزق الكردي والوطني، هذا نصه:

مقدمة

- عكس الاقتتال في كردستان والذي استمر اكثر من شهر عن وجود خلل في بنية العمل السياسي الكردي العراقي.
- للخروج من المأزق الكردي لابد من مراجعة للتجربة بامل تشخيص امراضها وبالتالي طرح مقترحات بشأن الحلول.
- ونظرا لمحورية الدور الكردي في مسيرة العمل السياسي العراقي المعارض في اطار المؤتمر الوطني فان تصدع الموقف الكردي انعكس بشكل حاسم على صيغة المؤتمر الوطني.
- واي مراجعة للمأزق الكردي لابد ان تؤدي الى مراجعة عموم العمل العراقي المعارض وبالذات المؤتمر الوطني العراقي الموحد الذي يعتمد اصلا على الثقل الكردي.

ملاحظات عامة

- فرضت الظروف الدولية، التي ساهمت في خلق الوضع الكردي القائم، صيغة حماية للاكراد وليس صيغة عمل شعبي للتغيير السياسي في كامل العراق. اي كردستان امنة من هجوم سلطة بغداد، ولكن ليست قاعدة للتغيير الشعبي في كل العراق.
- اندفع الاكراد الى خلق هياكل حكومية دون توفير الاسس اللازمة. فتم اجراء انتخابات دون توفير اسس تضمن تمثيل مختلف القوى الكردية وذلك بسبب شرط 7% للدخول البرلمان، كما ان النواقص في اسلوب التنفيذ

والاشراف دفعت كلا الحزبين الرئيسيين للطعن بنزاهة النتائج، وبدلا من تجاوز المشكلة عبر الممارسات الديمقراطية وعلى اسس سليمة اكتفى الطرفان الاساسيان بحل وسط موقت يعتمد التناصف.

- جاء تشكيل الحكومة محكوما عليه بالشلل بسبب سياسة التناصف، فاصبحت الحكومة امتدادا للمكتبين السياسيين للحزبين الرئيسيين الامر الذي اجهض امكانية خلق مؤسسات مستقلة، خاصة على الصعيدين العسكري والاقتصادي. ولم تحض حكومة الاقليم باستقلاليتها كهيئة تنفيذية عليا بسبب غلبة الولاء الحزبي والسعي لتعزيز المكاسب الحزبية.

- ضعف دور المنظمات والاتحادات المهنية، التي كان يمكن ان تستوعب طاقات طالما بقيت معطلة، ولم يسمح لها ان تلعب دورا مستقلا عن لعبة التوازنات بين الحزبين الرئيسيين.

- ان الاندفاع وراء المظاهر القومية اثار مخاوف بعض الدول الاقليمية، وخلق انطباع بانفصالية النهج الكردي. كما استغل النظام هذه المظاهر لتكريس الانطباع بان الاكراد معنيون بانفسهم دون التفكير بمصلحة العراق ككل.

- رغم محاولة بعض قيادي المؤتمر الوطني لعب دور الوسيط، الا ان ضعف الجانب العربي في المؤتمر الوطني، جعل دورهم هامشيا، الامر الذي يؤكد على الحاجة الوطنية، عراقيا وكرديا الى عودة الرقم العربي العراقي ليلعب دوره المتناسب مع حجمه في الشأن السياسي العراقي المعارض.

مواصفات الحل

- ان عراقية التحرك والعمل السياسي هي المدخل لضمان المصلحة القومية للاكراد العراقيين والعراقيين عموما. المطلوب خلق نموذج عراقي سليم في كردستان العراق ياخذ الابعاد السياسية للوضع العراقي ككل وليس مقتصرا على الاقليم.

- ايماننا بالديمقراطية كأطار وحيد نخلق المناخ المناسب لحل سلمي للاختلافات الطائفية والعرقية، يجعل من العمل الجاد لانهاء الدكتاتورية الهدف الاساس الذي تخضع له الشعارات والفعاليات السياسية الاخرى.

- تكريس ونجاح التجربة الديمقراطية في كردستان العراق سيكون المدخل لعراق ديمقراطي، ومن هنا اهمية اعطاء القوى الديمقراطية ذات الصديقة دورا فاعلا في العمل الجبهوي العراقي.

- اننا كديمقراطيين عراقيين نؤمن بحق تقرير المصير، عبر اية صيغة متلائمة مع الظروف الخاصة، كالمركزية او الفيدرالية السياسية ضمن نظام دستوري ديمقراطي عراقي موحد.

- يتم التعامل مع كافة دول الجوار من منطلق المصلحة المشتركة بحسن الجوار دون الوقوع في لعبة المحاور الاقليمية الذي يجعل من المشروع الوطني العراقي رقما او ورقة في صراع المصالح الاقليمية.
- وقد يكون في اللجوء الى انتخابات جديدة في كردستان، بعد توفير المستلزمات الضرورية لذلك، وبإشراف طرف حيادي احد الخارج للمأزق الكردي.
- اعتماد رؤية مدروسة وواضحة لقرار 688 مع استخلاص آليات عملية لتنفيذه يمكن ان يوفر اداة ودعما دوليا لصالح التغيير الديمقراطي في العراق.
- ان التجربة الكردية اكدت على ضرورة توفير مرجعية سياسية، على شكل جبهة وطنية كردستانية او حكومة ائتلافية قادرة على حسم الامور كرديا، واذا كان هذا الشيء متوفرا بعض الشيء في كردستان، فانه غائب على الصعيد العربي العراقي. ان بلورة مثل هذا الطرف العربي العراقي هو ضرورة من اجل انبثاق مرجعية عليا عراقية تشمل العراقيين كافة عربا وكردا.

المؤتمر الوطني العراقي الموحد

- ضعف الجانب العراقي العربي الشعبي في تشكيلة المؤتمر

- فشل المؤتمر في اعطاء نموذج ديمقراطي في اسلوب عمله.
- الجانب العربي في القيادة الحالية للمؤتمر غير قادر او راغب في ديمقراطية المؤتمر، الامر الذي يضع المسؤولية على عاتق الجانب الكردي العراقي. وهذا يعطي الحركة السياسية الكردية دورا رائدا على صعيد كل العراق بما يكرس عراقية النهج المطلوب.
- لا بد من مراجعة كاملة لتنظيمات واسلوب عمل المؤتمر الوطني العراقي الموحد، بما يفعله ويخرجه من عزلته على الصعيد الوطني و العربي والاقليمي.
- ان المراجعة المطلوبة هي ليست ضد طرف او شخص، بل يجب ان تعكس توجهها سياسيا جديدا يتجاوب مع التطورات المستجدة.
- تشكيل لجنة حوار ومراجعة من الاطراف المشاركة في المؤتمر وتلك التي خارجته لتولى تقييم التجربة بأمل الخروج باقتراحات للاصلاح الفعلي.

لندن 21 حزيران 1994

عن المشاركين في اعداد المشروع:

د. غسان العطية ، د. عبد جاسم الساعدي، د. نوري لطيف،

حميد الناصر، فاروق عباس.



لماذا مشروع اعلان المبادئ: حوار مع د. غسان العطية

(القدس العربي، لندن 25 حزيران 1994)

التقت القدس العربي الدكتور غسان العطية احد موقعي مشروع اعلان مبادئ بشأن تجربة العمل السياسي في كردستان والمعارضة العراقية، وجرى الحوار التالي:

القدس: أعتدنا ان نقرأ بيانات صادرة عن احزاب وتنظيمات عراقية. فاين موقع هذا الاعلان من العمل السياسي العراقي؟

العطية: ان هذه الوثيقة كما جاء في تسميتها هي مشروع مبادئ وليست بياناً سياسياً تحريضياً، تقدم به عدد من المثقفين والكتاب السياسيين العراقيين المستقلين كصيغة توفيقية، تنطلق من الحرص على شعب العراق عرباً واكراداً، وتقدم للاخوة العراقيين الاكراد بأمل المساهمة في الخروج من المأزق الكردي والوطني العراقي الذي آلت اليه الامور مؤخراً.

ان فشل الخطاب السياسي للاحزاب والتنظيمات السياسية العراقية المتواجدة في الغرب في معالجة حالة الاقتتال الكردي الكردي هو الذي دفعنا كمستقلين للمبادرة بهذا المشروع.

القدس : لماذا مشروع المبادئ موجه للاكراد وليس للجميع؟

العطية : ان حالة الاقتتال القائمة في كردستان العراق تفرض علينا كعراقيين اولوية وقف النزيف والاقتتال بين الاخوة. اما على الصعيد السياسي فان الرقم الكردي بات يمثل الثقل الاكبر في عموم المعارضة العراقية الامر الذي يعطيهم فرصة ليلعبوا دوراً ديمقراطياً متقدماً على صعيد كل العراق وبقدر تصديهم لهذه المسؤولية ونجاحهم فيها سوف ينالوا ثقة كل العراقيين، حيث ان عراقية التحرك في العمل السياسي هي المدخل لضمان المصلحة القومية للاكراد والعراقيين عموماً.

ان في توجهنا كعرب عراقيين للاكراد العراقيين -وهم في محنتهم هذه - تأكيد لأيماننا بالاخوة العربية الكردية وتمسكنا بوحدة الكفاح العربي الكردي المشترك طريقا لإنهاء الدكتاتورية. وان التحالف العربي الكردي في اطار عراقي هو ليس تكتيكا يخضع لحساب المصالح الحزبية او الفئوية، وانما هو نهجا ثابتا لضمان عراق دستوري ديمقراطي موحد، مستقل.

القدس : منذ اكثر من اربعة عقود وقضية الاكراد العراقيين دون حل، فهاهو تصوركم للحل وكيفية التوصل اليه؟

العطية: من الصعب تبسيط الاجابة بكلمة واحدة، واذا كان لابد من ذلك، فاقول ان الجواب يكمن في "العراقية الديمقراطية" التي تجعل اولوية الولاء للعراق، وتلتزم الممارسة الديمقراطية اسلوبا في الحياة السياسية، فن خلال عراق ديمقراطي مستقل يمكن حل المسألة القومية الكردية والمسألة الطائفية. ان ممارسة الاكراد حقهم في تقرير المصير يضمنه عراق ديمقراطي، ولكن العكس ليس صحيحا.

القدس: هل يعني انكم مع اعطاء الاكراد نظام فيدرالي؟

العطية: صيغة السؤال تحمل معنى مرفوضاً، فالأكراد كأى قومية اخرى لهم الحق بتقرير المصير، وهو حق وليس هبة او منة، وعلينا احترام رغبتهم المعبر عنها ديمقراطيا. فالوطن العراقي شراكة بين العرب والاكراد، واي شراكة تفترض رضا الاطراف المتشاركة. فاذا كانت عجمان او الشارقة التي لايزيد عدد سكانها عن بضعة مئات من الاف الحق في نظام فيدرالي في اطار اتحاد الامارات العربية فكيف لنا ان ننكر على اكراد العراق اختيار الفيدرالية في اطار عراق ديمقراطي موحد.

القدس : ان الحركة الكردية متهمة بالانفصالية؟

العطية : ربما كان الاندفاع وراء المظاهر القومية قد اثار مخاوف كل الدول الاقليمية المجاورة وخلق انطباع بانفصالية النهج الكردي، كما استغلت بغداد هذا الامر لتكريس الانطباع بان الاكراد معنيون بانفسهم دون التفكير بمصلحة العراق ككل. ان هذا خلل كبير دفع وسيدفع الاكراد ثمنه ما لم يتم تداركه عبر صيغة وطنية عراقية شاملة تجعل من الديمقراطية شعارها الاول وهذا ما يطرحه مشروع المبادئ ويؤكد عليه.

القدس: ان الاداة المعتمدة لدى الاكراد والمعارضة العراقية هي المؤتمر الوطني العراقي، وهي صيغة متهمة بالارتباط والتبعية للاجنبي. هل هذه الاداة قادرة على تحقيق التغيير الديمقراطي المنشود في العراق؟

العطية: لا. ان المؤتمر الوطني بصيغته الحالية اعجز من ان يحقق اي انجاز كردي او وطني ديمقراطي عراقي، وقد يكون في ارتباط بعض اطرافه وتبعيتهم للاجنبي شيء مما يفسر هذا القصور. و شخص اعلان المبادئ ضعف الجانب العربي الشعبي في تشكيلة المؤتمر، فهناك غياب كامل للمؤسسات المهنية الشعبية من تنظيمات شبابية وطلابية ونسائية واتحادات نقابية وكأن العمل السياسي مقصورا على تنظيمات سياسية خلق معظمها خارج الوطن. وشخص اعلان المبادئ بان الجانب العربي في القيادة الحالية للمؤتمر غير قادر او راغب في ديمقراطية المؤتمر الذي يضع المسؤولية على عاتق الجانب الكردي العراقي.

القدس: اذا كيف يدعو مشروع المبادئ الى تفعيل واصلاح المؤتمر الوطني ؟

العطية: ان مشروع المبادئ هو صيغة توفيقية بين روىء متشابكة، وجاءت هذه الصياغة كدعوة صريحة لمراجعة نهج هذه التنظيمات واسلوب عملها ومنها عمل المؤتمر الوطني العراقي بما يفعله ويخرجه من عزلته على الصعيد الوطني والعربي والاقليمي وهذا امر يتجاوز مجرد تغيير اسم او ادخال طرف. ان منظمة التحرير الفلسطينية، مثلاً، نشأت تعبيرا عن ارادة الانظمة العربية، ولكن المنعطف التاريخي المتمثل بهزيمة 1967 اعطى الفصائل الفلسطينية الفرصة لاعادة صياغة المنظمة فكرا وممارسة بما يؤهلها لان تصبح حركة تحرير وطني. فالسؤال المطروح على القوى الكردية: ان الفرصة متاحة في ضوء المأزق القائم لاعادة النظر بهذه المؤسسة فهل ستبادر القيادة الكردية بصناعة التغيير المطلوب. ام سينتهي امر المؤتمر كما انتهت حكومة عموم فلسطين في الماضي ؟

القدس: لماذا يتوجه اليكم القادة الاكراد للتعاون في وقت يلقون الدعم من الولايات المتحدة والغرب؟

العطية : من المحتمل، وهو احتمال كبير، ان لا تستجيب القيادات الكردية لهذا المشروع، ولكننا كمتقنين عراقيين ديمقراطيين نقوم بما تمليه علينا قناعتنا، وخطابنا موجه لكل الاكراد وليس حصرا على فئة او اخرى. ومهما يكن الدعم الغربي فانه لا يعوض عن دور الانسان الكردي او العربي في العراق في صياغة برنامجه الديمقراطي. معاداة امريكا وبريطانيا لنظام الحكم في بغداد تحكمه اعتبارات ومصالح دولية وليس اعتبارات حقوق الانسان والديمقراطية، وخير دليل ان الولايات المتحدة التي طالما هددت بفرض القيود التجارية على الصين في حال عدم استجابتها لمطالبات حقوق الانسان، تراجعت مؤخرا عن موقفها امام اغراء المصالح التجارية، وكذلك الحال اليوم فان روسيا وفرنسا وتركيا يتوجهون لبغداد بدافع المصالح التجارية.

اعتمد قادة الاكراد في السابق على العامل الخارجي في تحقيق اهدافهم القومية ولكن سرعان ما تخلت تلك القوى عنهم، ولا تزال ذكرى تحلي واشنطن عن الاكراد ابان صفقة بغداد- طهران عام 1975 عالقة بالاذهان. ان هذا ليس دعوة للعداء لامريكا او الغرب او اي دولة اقليمية، بل دعوة الى رفض الارتهان للارادة الاجنبية عن طريق الاعتماد على الذات اولاً.

القدس: ان تركيا كما صرح ناطق باسم الخارجية التركية تدعوا لكراد للحوار مع بغداد. ما هو موقفكم من مثل هذه الدعوة؟

العطية: تنطلق تركيا في تعاملها مع الشأن الكردي العراقي، من ثلاثة اعتبارات. أولا: مدى تأثير ذلك على نشاط حزب العمال الكردستاني التركي، فأى امر من شأنه تصعيد هذا النشاط ستعارضه تركيا، ثانيا: الخوف من تحول الصراع الكردي الكردي المسلح الى خلق اجواء ملائمة لبسط نفوذ ايران. ثالثا: الاعتبار الاقتصادي، فالعراق بالنسبة لتركيا سوق تجاري مهم، ذكر مسؤول تركي بان خسائر تركيا من استمرار الحصار على العراق يزيد عن عشرين مليار دولار ولتركيا مصلحة في اعادة ضخ النفط العراقي عبر الانبوب التركي. من هنا ترغب تركيا في انهاء الصراع الكردي العراقي بما لا يجعل من المنطقة بؤرة قتال منفصلة تسمح لعناصر حزب العمال بالعمل الامر الذي يزيد من ورطة تركيا في شمال العراق. وفشل القيادات الكردية في حفظ السلم والاستقرار في كردستان سيزيد من الضغط التركي على اكراد العراق للتفاوض مع بغداد.

القدس: ان المعارضة العراقية ترفض مبدأ التفاوض او الحوار مع بغداد، اين تقفوا من هذا؟

العطية: ان هذا سؤال اقتراضي يجب ان يوجه الى بغداد. لان بغداد هي التي ترفض الاعتراف بالمعارضة السياسية، بحجة او باخرى، علما ان قرار مجلس الامن رقم 688 ينص بالحرف الواحد "يطالب بان يقوم العراق على الفور . . بوقف القمع . . وفي اقامة حوار مفتوح لكفالة احترام حقوق الانسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين العراقيين"، ابدت بغداد استعدادها في الماضي للتفاوض مع الاكراد فقط بامل اخراجهم من المعارضة العراقية خاصة وانهم يمثلون الثقل الاكبر في هذه المعارضة. وقد ذكر القادة الاكراد ان الحوار مع بغداد ليس مرفوضا كبداً ولكن الامر المرفوض هو الحوار بأي ثمن، كما سبق لجلال الطالباني القول "يجب ان لا نجعل من التخلص من صدام دعوة للانتحار"، ومع ذلك تفاوض الاكراد مع بغداد في نيسان 1991 دون نجاح.

فالنظام لا يزال متعنتا في موقفه رغم الهزيمة ودمار العراق، وفي الوقت الذي قدم كل التنازلات وسيقدم المزيد منها للولايات المتحدة والدول الغربية من خلال قرارات مجلس الامن يرفض المراجعة والانفتاح على ابناء شعبه، وحتى اولئك الذين ابدوا رغبة بالتعاون معه انتهى بهم المطاف بالاغتيال، تكميل الجزائري، او الهرب مجددا خارج العراق. وشملت مؤخرا عمليات التصفية العناصر التي كانت للأمس القريب سندا وحليفا للنظام.

القدس: هل هذا يعني انتم في صدد اقامة تنظيم سياسي جديد؟

العطية: لا اعتقد ان العراق اليوم بحاجة الى تنظيم او حزب جديد، بقدر ما هو بحاجة الى وضوح سياسي وفكري للمأساة العراقية بما فيها الاكراد. ان الفكر السياسي العراقي المستقل والمتوازن بات ضحية اضطهاد السلطة من

جهة وارهاف بعض القوى والاحزاب المعارضة التي اعطت لنفسها حق الوصاية على الشعب العراقي. ونظرة واحدة لصحافة السلطة في بغداد ومعظم صحافة المعارضة في عواصم الغربية تعطينا نموذجا متشابها في بيع الاحلام واستغناء القارئ الى حد الوصاية عليه.

(الملف العراقي، العدد 31 - تموز 1994)

